كشف المراد الجدِّيّ عند السَّيِّد محمَّد باقر الصَّدر
مقاربة في المفاهيم والآليّات التي تفضي إلى بيان القصد الجدِّيّ والدَّلاليّ في الخطاب

أ.م.د. عماد جبّار كاظم
كلّيَّة التَّربية/جامعة واسط

المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمدٍ وآله الطّاهرين.
وبعدُ:

خلص التَّفكير الحضاريّ إلى أنَّ اللُّغة في يد الإنسان هي المفتاح الذي يلج به باب العالم الخارجيّ، بل هي المفتاح الوحيد الذي يتوصّل به الإنسان إلى اقتحام الكون من حوله، والمعبر الفريد الذي يتحاور بفضله مع الوجود ويتفاعل معه[١]؛ فهي آلته البيانيَّة، وهويته الإنسانيَّة؛ بما أُوتي من الحِكمة، وفصل الخِطاب، فكان بذلك الأساس أنْ أصبح "مركزَ الوجود في الكون"[٢]، وتعيّنت له وظيفة الخلافة فيهِ. قال تعالى: {الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ،}[٣]. وقال جلَّ شأنُه: {وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ}[٤].

وإذا كانت اللُّغة بهذه السِّمة من الخطورة؛ فإنَّ الكلام على الكلام في واقع اللُّغة، وتشكيل أنظمتها الرَّمزيَّة في البعد "الميتالغويّ"/"ما وراء اللُّغويَّة" المعهود ـ يُعدّ أشدَّ خطورة؛ لأنَّ وظيفة الكلام إحدى وظائف اللُّغة في تصوّر "علم اللّغة انعكاسيّ أو استبطانيّ،... فهو يدرس اللُّغة باللُّغة، أي مستعملاً اللُّغة في تقرير دراسته. فمادَّة دراسته هي نفسها المادَّة التي يستعملها للتعبير عنها ولتقريرها"[٥]، كما يمهّد الدَّرس اللُّغويّ الحديث في منطلقاته وتوصيف موضوعه بالسِّمة العلميَّة.

واللُّغة "إذ تنعكس على ذاتها إنَّما تؤدّي وظيفة لا يسعُ سائر الأنظمة العلاميَّة أداؤها. فاللُّغة لا تكتفي بدور الوسيط بين الإنسان وسائر الأنظمة العلاميَّة المحايثة لها، بل هي ترتدّ على نفسها في ضرب من

التَّجريد المضاعف... فتكون واصفةً وموصوفة في الآن نفسهِ"[٦]، مؤلّفة بذلك نظاماً دلاليّاً تتجلَّى أبرز معالمه "في قاعدته اللِّسانيَّة"[٧]، فهي ذات نتاج "مزدوج الأثر: إذ هي أداة للاتصال، وأداة للتسجيل تعمل بواسطة التَّجريد والتَّعميم على تثبيت المعرفة في الإدراكات وتسمح لها بتطوّر لا حدَّ له"[٨].

ولقد حفلت مدوَّنة التُّراث اللّسانيّ العربيّ، على مختلف أبعادها المعرفيَّة، بمعطيات تكشف عن إسهام أصيل، وعمل مبدع في توثيق تلك الأُصول وتنظيمها؛ بغيةَ تجريدها واستخلاص المبادئ والمعايير التي تقوم عليها العمليَّة التَّواصليَّة، ومن ثمَّة تمثَّلت خلاصتها "بشروط إنتاج الخطاب"[٩]، وآليّات تفسيره، وقواعد توجيهه[١٠]. فقد جاء في (المُزهر)، "في مسألة الطَّريق إلى معرفة اللُّغة" قول ابنُ جني (ت٣٩٢هـ): "مَنْ قَال: إنَّ اللُّغة لا تُعْرَف إلاّ نَقلاً فقد أخطأ؛ فإنّها قد تُعَلمُ بالقرائن أيضاً..."[١١]. وقال فخر الدّين الرَّازي (ت٦٠٦هـ): "الطَّريق إلى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم، إمَّا العقل وإمَّا النَّقل، أو ما يتركَّب منهما"[١٢]. وذكر السّيوطي (ت٩١١هـ) عن عبد اللّطيف البغداديّ (ت٦٢٩هـ) "في شرح الخطب النباتية" أنَّه قال: "اعلم أنَّ اللُّغويّ شَأنُه أن يَنْقُل ما نطقت به العربُ ولا يتعدّاه؛ وأمّا النَّحويّ فشأنُه أن يتصرّف فيما ينْقُله اللُّغويّ، ويقيس عليه، ومثَالُهما المحدّث والفقيه؛ فشأنُ المحدّث نقلُ الحديث برُمّته، ثُمَّ إنَّ الفقيهَ يتلقَّاه ويتصرَّفُ فيه، ويبسط فيه علَله ويقيسُ عليه الأمثال والأشباه"[١٣]؛ وذلك أنَّ "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النَّقل محال"[١٤].

فمقولة: (قد تُعلم بالقرائن. أو العقل. أو ما يتركَّب منهما. أو النَّحويّ يتصرَّف فيه، ويقيس عليه) .فيما أحسب لي.تختصُّ قراءتها بأمرين يتفاعل أحدهما مع الآخر:

الأوّل: الكشف عن واقع تجريد الأصناف وأصولها؛ للاستغناء بها في الأبواب النَّحويَّة عن الكلام في المفردات التي لا تنحصر؛ لتحقيق مبدأ الاقتصاد العلميّ في التَّقعيد النَّحويّ[١٥]، وتأسيس المقولات والقواعد الكلّيَّة، من أجل تمثيلها المعرفيّ.

والثاني: قضية التَّصوّر الفكريّ لمبدأ المواضعة.وهو الجانب الأهمّ.الذي تقوم عليه العمليَّة الإبلاغيَّة، وأصولها العقديَّة في الاتفاق، وارتباطها بفاعليّة القصد والأداء. فهما، وأعني: المواضعة والقصد ،، عنصران

متداخلان متكاملان؛ يقومان، في واقع الحال، مقام الإشارة، مع ما يمارسه العقل من تسلّط على تنظيم أجزاء الكلام[١٦]، وعناصره الدَّلاليَّة، على وَفق مقولاته النَّحويَّة الدلاليَّة؛ لتحقيق غاية البيان والإفادة.

وإذا كانت هذه العمليَّة التَّنظيميَّة لأجزاء الكلام/الخطاب، وعَلاقاته النَّحويَّة الدَّلاليَّة في التَّكوين، مع جدل المواضعة، وانسباق من نية القصد ـ هي التي تحقّق غاية التَّعبير عن الغرض المنشود؛ للإبلاغيَّة والتَّواصل؛ التماساً للبعد التَّداوليّ في تعريف اللُّغة، وإدراكاً لوظائفها المتصوَّرة في مقولة ابن جني: "أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم"[١٧]، وموافقات مفهومها المعرفيّ، فيما انتهى إليه الدَّرس اللُّغويّ الحديث من نتائج[١٨]، متساوقة وأهدافه. أقول: إذا كان الأمر كذلك، فما الأُسس والمعايير الّتي تَنبني عليها قاعدة (الإفادة) الكبرى، في توافر التَّركيب اللُّغويّ في النَّص على القصد الدَّلاليّ، أو الغاية: (الإفادة)، أو "ما يدلّ على معنى يحسن السُّكوتُ عليه"[١٩]، في مقولة النَّحويِّين، أو مطابقة الكلام لمستواه الاقتضائي[٢٠] في البحث البلاغيّ، أو "المراد الجديّ للمتكلِّم"[٢١]، على حدّ تعبير الأصوليِّين، أو "ما يفي بالخطاب"[٢٢]، في منظور اللِّسانيّ الحديث؟.

وبعبارة فلسفيَّة أُخرى: إذا كان هذا العالم عبارة عن فكرة ـ إن صحّ الوصف بذلك والمقارنة مقاربةً، بوصفه نصّاً يتجلَّى للقارئ ويتعامل معه، في كلِّ حين ـ فما علاماتها وسماتها؟، وإذا كانت هذه السِّيميائيّات، واللُّغة، بما هي، في أعلى قمتها، هي المظهر والتَّجلّي الإبداعي للفكر، فما الحكمة والغاية من وضعها، ثم تشييد نظامها، والقيمومة بالاستمرار عليه؟، وإذا كانت الحكمة والهدف القصديّ من ذلكم، هي المعرفة، أو مقاربة الحقيقة، على نحو إبستيمولوجيّ ما، فأنَّى السَّبيل إليها؟.

يبدو لي أنَّ عطاء الاتجاهات المعرفيَّة، وما فيها من قصدٍ، لا ينتهي بالأسئلة فلسفيّاً، بل بحسب تفاعليَّة العلوم، إنَّما تفضي إلى كشف الحكمة الغائيَّة منها، على الرغم من اختلاف العلوم، فهي، وإن اختلفت منهجاً وموضوعاً؛ لتوصيف الامتياز بينها، إلاّ أنَّها تشترك في أمر ما، وهو ذلك البُعد الابستيمولوجي المبتدع الذي تنخرط فيه الظَّاهرة اللّسانيَّة/اللُّغة، بل لعلَّها الأصل؛ بوصفها موضوعاً، له دالٌ وتأويلٌ فتطبيق، وإلا لغار الهدف منها في توصيف تيهٍ، ناهيك عن إشكاليَّة القراءة الأُحادية، ذلك لأنَّ القراءة "التي تعكف على مجال ما عكوفاً مغلقاً تعجز عن اكتشاف الدَّلالات الحقيقيّة لمنجزاته المعرفيّة..."[٢٣]. ولاسيّما إذا كانت الرُّؤية تنطلق من اعتقادٍ مبدأه "أنَّ التّراث منظومة فكريَّة واحدة، تتجلَّى في أنماط وأنساق جزئية متغايرة في

كلّ مجال معرفيّ خاصّ. لم يكن سيبويه . مثلاً . وهو يضع البناء النّظريّ والقوانين الكلّيّة للغة العربيّة معزولاً عن انجازات الفقهاء والقراء والمحدّثين والمتكلّمين. وبالمثل لم يكن عبد القاهر الجرجانيّ، ومن سبقه ومن تلاه من البلاغيّين، يمارسون نشاطهم الفكريّ في مجال البلاغة خارج إطار علم الكلام وأصول الفقه، ناهيك بعلوم اللُّغة والنَّحو"[٢٤].

. علم الأصول وأهمّيّته في البحث الدَّلاليّ وكشف مراد النَّصّ/الخطاب.

تتجلَّى أهمِّيَّة علم الأصول بالمباحث التي يقدِّمها مشكِّلاً بها موضوعاً ومنهجاً يعتمد عليه الفقيه في عمليَّة الاستنباط للأحكام الشَّرعيَّة[٢٥]. ولأنَّ هذه العمليَّة ليست يسيرة، بل هي عمليَّة معقّدة[٢٦]، إذ تستند فيما تستند إليه إلى جملة من الأدلَّة الاجتهاديَّة والفقاهتية[٢٧] وأنواعها المختلفة[٢٨]، بما تفضي إليه من كشف الحكم الشّرعي: الواقعي والتنزيليّ، القطعي والظَّنِّيّ مرةً، أو دفع الشَّكّ وإزالة التَّحيير مرةً أُخرى، وبحسب توافر الدّليل المُحرِز، أو انتفائه، وما يترتّب على ذلك من تعيين الأصول العمليَّة، أقول: لأنَّها كذلك، فهي تستند في الأعمّ الأغلب، من مباحثها، إلى الدَّليل اللُّغويّ، والعقليّ[٢٩].

وهو أمر ما بحسب التَّوصيف المتقدِّم تقضي قراءاته المتعدِّدة إلى نحو من تأسيس مقوِّمات البحث اللُّغويّ الدَّلاليّ، فهو يبحث في اللُّغة بوصفها نظاماً، ويبحث في الكلام بوصفه إنجازاً، بل يمكن القول من غير مبالغة: إنَّ علم الأصول على وجه الإجمال، إنَّما هو بحث في الدَّلالة، على كلّ المستويات، لفظاً وجملة ونصّاً، وسياقاً، ومن المعلوم أنَّ هذه المفاهيم المصطلحيَّة هي موضوع الدّرس الدَّلاليّ، بل هي مادة البحث فيه[٣٠].

وعلى هذا فإنَّ البحث في المفهوم بالوصف الشُّمولي، وبنحو من قانون "المضايفة"[٣١] إنَّما تتعقّل ماهيته بنحو من مستويين: الأوَّل: "العقل المكوِّن"، وهو المستوى الأوَّل في تأصيل الأصل مبدأ، وهو ما بدوره يفضي إنتاج "العقل المكوَّن" الذي يُعتَمد في الإجراء، نهايةً، وكلّ منهما له مبدأ وغاية في تفسير الخطاب وكشف دلالة النَّصّ.

. الدَّلالة وأثر العقل الفاعل:

تسهم موضوعة الدَّلالة بأثرها الفاعل من توصيف ذاتها مفهوماً يعتمد النَّصّ/الخطاب عليه في إنتاج نفسه تكويناً، بل هي المسلك الذي يتأسّس عليه نمط المقول والمعقول . خطاب العقل بخطاب القول، في كون الشَّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وبحسب مناحي الاتفاق والاستدلال(٣٢).

ولأنَّها كذلك فإنَّ البحث فيه. أي النَّصّ والكلام. نظاماً مجرَّداً يؤتي أكلهُ لسببين: الأوَّل أنَّ الكلام يمثّل أداء المتكلِّم، والأخير يمثّل نسقاً كليّاً تنتجه الدَّلالة، وتعطيه شكله المفاهيميّ الدال(٣٣).

وأمَّا السَّبب الثاني، ففي ما يكمن من فاعليَّة العقل وحركة النَّظر فيه بانسياق الأوّل إليه؛ ذلك لأنَّ الدَّال والعقل كلاهما مضمَّن في الآخر، وكلاهما أصل في عمليَّة الاستدلال، بمعنى أنَّ العيان الظّاهر والخبر القاهر لا يُعدان دليلين دون وجود العقل، فالعقل هو الذي يمنحهما قيمتهما الدَّلاليَّة(٣٤).

ولأنَّ الدَّلالة اللُّغويَّة تقوم على أركانها؛ تأسيساً: دال، دليل، ومدلول، ودلالة، ولأنَّها على قسمين، في نحو عام: دلالة تصوّريَّة، وهي تصوّر من غير قطع وجزم، وهي التي تقع في المفردات والمركّبات، ودلالة تصديقيَّة، وهي عبارة عن تصوّر يقوم على قطع بالحكم، وهي محصورة بالتَّركيب التام على نحو من نسبة إخبارية وجوديَّة وقوعيَّة. فلأنَّها كذلك فإنَّ مصادر الدَّلالة عن السَّيِّد الصَّدر تتكشف وتنقسم على قسمين(٣٥):

أحدهما: اللُّغة بما تشتمل عليها من أوضاع، وهي مصدر الدَّلالة التَّصوُّريَّة.

والآخر: حالة المتكلِّم، وهو مصدر الدَّلالة التَّصديقيَّة، أي: دلالة اللَّفظ على مدلوله النَّفسيّ التَّصديقيّ، فإنَّ اللَّفظ إنَّما يكشف عن إرادة المتكلِّم إذا صدر في حالة يقظة، وانتباه، وجدِّيَّة، فهذه الحالة هي مصدر الدَّلالة التَّصديقيَّة، ولهذا نجد ـ والكلام له "تتمّة" ـ "أنَّ اللَّفظ إذا صدر من المتكلِّم في حالة نوم، أو ذهول لا توجد له دلالة تصديقيَّة ومدلول نفسيّ"(٣٦).

. أصول نظريَّة التَّخاطب وأهمّيّها عند السّيِّد الصّدر:

لا شكَّ في أنَّ توصيف قراءة السَّيِّد الصّدر لهذين المصدرين المتقدِّمين إنَّما هو عبارة توصيف لأطروحة متكاملة تُستَشف مرجعيَّة أصولها من وقائع نظريَّة التَّخاطب، تلك النَّظرية التي تتأسّس مقرّراتها في الدَّرس اللِّسانيّ الحديث[٣٧] على أنَّها فعل خطابيّ قائم على طرفي "الدائرة الكلاميَّة"، وما تستلزمه مقتضياتها من وجود شخصين في محيطها الكلاميّ: وهما المتكلِّم، والمخاطب، وبحسب سنن المواضعة الاجتماعيَّة، وشروط الاتفاق الجمعيّ على معاقدها التي تفضي إلى قاعدتها الأساسيَّة في "الفهم والإفهام".

ولهذا كانت نظرية السَّيِّد الصدر تقوم على طائفة من المعايير والمفاهيم المصطلحيَّة، التي تبتني على شكل معرفيّ هرمي يأخذ بعضه برقاب بعضه الآخر، ابتداءً من أصول الوضع واعتباراته، وانتهاءً بالمراد الجديّ ومقصود الخطاب، أو إرادة المتكلِّم، ناهيك عمّا يتخللهما من توصيف الاستعمال، والعلاقة والسّببيَّة الاقترانيَّة في الدَّلالة اللَّفظيَّة والتَّبادر، والحقيقة والمجاز، والانسباق، إلى هيأة الجملة، ومنها: التامة، والناقصة، والإرادة الاستعماليَّة، ثمَّ القصد النِّهائيّ، من الخطاب وأغراضه.

ولكي تتّضح لنا معالم ذلك التَّكوين المعرفيّ عند السَّيِّد محمَّد باقر الصَّدر "قدس سره"، وصولاً إلى المراد، نعرض جملة من هذه الأسس التي تصدّرت مباحثها الدَّلالة وبحسب رؤاها "رحمه الله"، على نحو ما يأتي:

. أولاً: الوضع والعلاقة اللُّغويَّة[٣٨]:

ثمَّة علاقة بين اللَّفظ والمعنى قائمة على تصوّر عام، وليس منه الذّاتيّ، وإنَّما السّببيّ الاقترانيّ، مع اقتراح لحلّ إشكاليَّة الوضع، مفاده: "أنَّ علاقة السَّببيَّة التي تقوم في اللُّغة بين اللفظ والمعنى توجد وفقاً لقانون عامّ من قوانين الذّهن البشريّ، والقانون العام هو: أنَّ كلّ شيئين إذا اقترن تصوّر أحدهما مع تصوّر الأخر في ذهن الإنسان مراراً عديدة على سبيل الصِّدفة قامت بينهما علاقة، وأصبح أحد التّصورين سبباً لانتقال الذِّهن إلى تصوّر الآخر"[٣٩].

إنَّ هذا الانتقال الفوري أو الانسباق هو ما يُسمَّى عند السَّيِّد الصَّدر "الدَّلالة"، فحين نقول، مثلاً كلمة: "ماء"، فإنَّها تدلّ على ذلك السائل الخاصّ، ونريد بذلك أن تصوّر كلمة "الماء" يؤدِّي إلى ذلك السائل الخاصّ، ويُسمَّى: اللّفظ "دالاً"، والمعنى "مدلولاً"(٤٠).

وبهذا الاقتران المتكرِّر والاستعمال المتواصل بين المتكلمين أصبحت عمليَّة الانتقال هذه، تُسمَّى: "**وضعاً**": وهي "عمليَّة تقرن بها لفظاً بمعنًى؛ نتيجتها أن يقفز الذِّهن إلى المعنى عند تصوّر اللَّفظ دائماً"(٤١).

الأصول اللَّفظيَّة المعتمد في التَّوجيه الدَّلاليّ ونظريَّة القرن الأكيد:

صار من نتائج الوضع جملة من الأصول التي تعتمد في التوجيه الدلالي للألفاظ عند الأصوليّين، منها: "انسباق المعنى الموضوع له وتبادره إلى الذهن بمجرد سماع اللّفظ بسبب تلك العلاقة التي يحقق الوضع ومن هنا يمكن الاستدلال على الوضع **بالتَّبادر**، وجعله علامة على أنَّ المعنى المتبادر هو المعنى الموضوع له؛ لأنَّ المعلول يكشف عن العلّة كشفاً إنِّياً، ولهذا عُدَّ التَّبادر من علامات الحقيقة"(٤٢).

ومن هذه الأصول والنتائج أيضاً "صحَّة الحمل، سواء أكان بالذَّاتيّ الأوليّ أم الشّائع الصِّناعيّ. ومنها أيضاً الإطّراد في الاستعمال "إذ لا اطِّراد في صحّة الاستعمال في المعنى المجازيّ"(٤٣).

. ثانياً: الاستعمال، والإرادة:

يمثِّل الاستعمال عند السَّيِّد الصَّدر المرحلة الثانية التي تأتي بعد عمليَّة الوضع الأوَّل، بسببية العلاقة الوضعيَّة بين الألفاظ والمعاني، إذ يقع أثر الإفادة منها في التَّخاطب، ويُسمَّى استعمال اللَّفظ بقصد إخطار معناه في ذهن السامع "استعمالاً". وعلى هذا فإنَّ استعمال اللَّفظ في معناه يعني: إيجاد الشّخص لفظاً لكي يعدّ ذهن غيره للانتقال إلى معناه، ويُسمَّى اللفظ "**مستعملاً**"، والمعنى "**مستعملاً فيه**"، و**إرادة المستعمل** إخطار المعنى في ذهن السَّامع عن طريق اللَّفظ "إرادة استعماليَّة"(٤٤).

الإخطار الآلي المرآتي والاستقلاليّ في الاستعمال:

يرى السَّيِّد الصَّدر أنَّ كلّ استعمال يحتاج "إلى تصوُّر المستعمل للفظ وللمعنى، غير أنَّ تصوّره للفظ يكون عاد [كذا] على نحو اللّحاظ الآليّ المرآتي، وتصوّره للمعنى على نحو اللحاظ الاستقلالي، فهما كالمرآة والصّورة، فكما تلحظ المرآة وأنت غافل عنها وكلّ نظرك إلى الصورة كذلك تلحظ اللَّفظ بالطريقة نفسها بما هو مرآة للمعنى وأنت غافل عنه، وكلّ نظرك إلى المعنى"(٤٥).

وهذه "**الإرادة الاستعماليَّة**" على الرغم من كونها هي المرحلة الثانية التي تأتي بعد عمليَّة الوضع، إلا أنَّها هي المرحلة الأولى أيضاً للمدلول اللُّغويّ التَّصوُّريّ الذي يُعدّ تمهيداً مؤسساً للدلالة التَّصديقيَّة اللُّغويَّة، ليس الأولى فحسب، بل فيه منه إلى الثانية، كما سيأتي ذكره.

ما يترشّح من الوضع، والانتقال من المجاز إلى الحقيقة، ومن الحقيقة إلى المجاز:

ثنائيَّة الحقيقة والمجاز من الثنائيّات الدَّلاليَّة التي يعالجها الأصوليّ(٤٦) في مباحث الألفاظ، وهي مقابلة تقوم على أسس من ملحظ الوضع أيضاً، فإذا كان اللَّفظ مستعملاً فيما وضع له، فهو حقيقة، وإلا، فهو مجاز لعلاقة مع مناسبة وقرينة.

وقد وقف السَّيِّد "ﷺ" عند هذه الثُّنائيَّة بثنائيَّة الوضع، وأقسامه على الوضع التَّعيُّني، والوضع التَّعييني(٤٧)، في كون الأوّل: يأتي من كثرة الاستعمال، وأمَّا الثاني ففي تصوُّر الواضع وإدراكه له، وعالجها في ضوء نظرية الاستعمال والعقد الجمعيّ، قال: "هذه الظّاهرة يمكننا تفسيرها بسهولة على [كذا] ضوء طريقتنا في شرح حقيقة الوضع والعلاقة اللُّغويَّة، لأنَّنا عرفنا العلاقة اللغوية تنشأ من اقتران اللفظ بالمعنى مراراً عديدة، أو في ظرف مؤثّر، فإذا استعمال اللَّفظ في معنى مجازيّ مراراً كثيرة اقترن تصوّر اللَّفظ بتصوّر ذلك المعنى المجازيّ في ذهن السامع اقتراناً متكرّراً، أو أدّى هذا الاقتران المتكرّر إلى قيام العلاقة اللُّغويَّة بينهما"(٤٨).

على هذا الإدراك تترشّح نظرية الاستعمال مع تصوّرات الوضع السابقة في ترسيخ كون هذا المعنى على نحو الحقيقة أو على نحو المجازيّ.

. ثالثاً: سمات الجملة وهيئاتها، التامة منها والناقصة . الأجزاء والتّركيب والرّوابط:

يقدّم السَّيِّد الصدر مثالاً توضيحياً لتوصيف الجملة ونسبتها وربطها وتركيبها ثم ثنائيات حملها وهيئاتها وأقسامها، بعد أن يعرض للتصنيف الأصوليّ لأقسام الكلم في المعاني الاسميَّة والحرفيَّة التي يتوقّف عليها التّكوين المخصوص للجملة والتَّركيب، يقول: "إذا قولنا: "علي إمام" نفهم من كلمة "علي" معناه الاسميّ، ومن كلمة "الإمام" معناها الاسميّ، ونفهم إضافة إلى ذلك ارتباطاً خاصاً بين هذين المعنيين الاسميين، وهذا الارتباط الخاصّ لا تدلّ عليه كلمة "علي" بمفردها ولا كلمة "إمام" بمفردها، وإنَّما تدلّ عليه الجملة بتركيبها الخاصّ، وهذا يعني أنَّ هيأة الجملة تدلّ على نوع من الرّبط، وهو معنى حرفي"[٤٩].

المعاني الاسميَّة والحرفيَّة تقسيم كلّيّ أصولي بحسب التّحليل:

يشير السَّيِّد الصّدر إلى أنَّه "يمكن تصنيف اللّغة من وجهة نظر تحليليَّة إلى فئتين: أحداهما: فئة المعاني الاسميَّة، وتدخل هذه الفئة الأسماء ومواد الأفعال، والأُخرى فئة المعاني الحرفيَّة . أي الرّوابط . وتدخل فيها الحروف وهيئات الأفعال وهيئات الجمل"[٥٠].

وهو تقسيم، بلا شكّ، يبتني على ما لحثيثة التّكوثر الدَّلاليّ في المعاني الأصوليَّة، والدَّوال السِّيميائيَّة التي تشير إليها الهيئات المركَّبة والتَّركيبيَّة أفعالاً وجملاً فحروفاً، ثُمَّ توصيفاتها منها إلى مفهوم التَّرابطيَّة، ولعلَّ الأخيرة. التَّرابطيَّة. مقولة كُلّيَّة تستوعب كلّ الأطراف التي تتعاقد فيها شبكة النَّصّ.

الإفادة التَّركيبيَّة واكتمال المعنى الدّلاليّ مائزاً لتوصيف الجملة:

تنقسم الجملة عند السَّيِّد الصَّدر بحسب الدّلالة/الإفادة، على قسمين، وهما: الجملة التَّامّة والجملة النَّاقصة، أمَّا الجملة التَّامّة، فهي الجملة التي "تدلّ على معنى مكتمل يمكن للمتكلِّم الإخبار عنه، ويمكن للسامع تصديقه أو تكذيبه،..."[٥١].

وأمّا الجملة الناقصة، "فهي ما لا يتأتَّى فيها ذلك وكأنَّها في قوة الكلمة الواحدة، فحينما تقول: (المفيد العالم)، نبقى ننتظر كما لو قلتَ: (المفيد)، وسكتَ على ذلك، بخلاف ما إذا قلتَ: (المفيدٌ عالمٌ)، فإنَّ الجملة حينئذٍ مكتملة وتامة"[٥٢] المعنى، لا ينتظر فيها السّامع إلى شيء آخر.

المائز بين الجملتين بالنِّسبة ـ الإسناد، اندماجيّ أو غير اندماجي:

ثمَّة مائزٌ آخر تنعقد عليه توصيفات الجملة بين التّامة والناقصة عند السَّيِّد الصَّدر مردُّه إلى "نوع الرّبط الذي تدلّ عليه هيئة الجملة وسنخ النِّسبة، فهيئة الجملة الناقصة تدلّ على **نسبة اندماجيَّة**، أي: يندمج فيها الوصف بالموصوف على نحو يصبح المجموع مفهوماً واحداً خاصاً وحصّة خاصةً، ومن أجل ذلك تكون الجملة الناقصة في قوة الكلمة المفردة. وأمَّا الجملة التامّة، فهي تدلّ على **نسبة غير اندماجيَّة**، إذ يبقى فيها الطرفان متميزين أحدهما عن الآخر، ويكون أمام الذِّهن شيئان بينهما ارتباط، كالمبتدأ والخبر"(٥٣).

إنَّ اعتماد مبنى الاندماج وهيأة النِّسبة في توصيف المعنى النَّاقص ما هو إلا علامة فارقة له لما يتمّ منه في غير الاندماج التامّ، وهو عبارة عن حصرٍ لكلّ أنواع النِّسب التي تترشَّح من توصيف المعاني الاسميَّة والحرفيَّة وهيئات الجمل، التي يعتمد عليها تركيب النَّصّ/الخطاب، وهي رؤية، وإن اختصّت بالدَّرس الأصوليّ، إلا أنَّها تبقى تستقي من مفاهيم المعنى الدَّلاليّ: "إرادة المتكلم"، التي يعتدّ به الأصوليّ نفسه.

ـ رابعاً: المدلول اللُّغويّ، والمدلول التَّصديقيّ

الدرجات والمنازل في كشف المراد الجدِّيّ ـ الإرادة الاستعماليَّة والتَّصديقيَّة:

يجري الحديث عن المدلول اللُّغويّ كنتيجة لذلك التّوصيف المقدّم من رؤى السَّيِّد الصّدر على نحو من سلسلة يتقدَّم فيها الأوّل المؤسّس؛ تمهيداً لنهاية التَّحصيل، وما بينهما يكون كمنازل يرتقي أحدهما على الآخر فهماً ومعرفة، وعلى نحو ما يأتي(٥٤):

ـ الدَّلالة اللُّغويَّة، والمقصود بها: "أنَّها علاقة تنشأ عن طريق وضع اللّفظ للمعنى، لانَّ الوضع يوجد علاقة السَّببيَّة بين تصوّر اللّفظ وتصوّر المعنى، وعلى أساس هذه العلاقة تنشأ تلك الدَّلالة اللُّغويَّة ومدلولها هو المعنى اللُّغوي للفظ"(٥٥).

ـ عدم انفكاك هذه الدَّلالة عن اللَّفظ مهما سمعناه، ومن أي مصدر كان، من متحدِّث واعٍ أو نائمٍ. وهذه الدَّلالة هي التي تُسمَّى: "**الدَّلالة التَّصوُّريَّة**"، وهي عبارة عن ذلك التَّصوُّر الذي يكون جارياً في كلّ الأطراف، وهذه الدَّلالة لها حالاتٍ تفضي إلى توصيف نظامها التَّكوينيّ على نحوين:

أولاً: الدَّلالة اللُّغويَّة، وهي التي ليس فيها إلا ذلك التَّصوُّر الذي يكون من اللَّفظ والمعنى وهيأة الجمل والنِّسبة، وهي الدَّلالة التَّصوُّريَّة الأولى، ومدلولها هو المدلول اللُّغويّ فحسب.

ثانياً: الارتقاء من مستوى الوضعيات إلى مستوى الاستعمال الدَّلاليّ، وهو الدَّلالة التَّصديقيَّة، وهذا يعني الانتقال من المستوى التَّصوُّري اللُّغويّ الأوّل إلى المستوى الثاني في الدَّلالة التَّصديقيَّة الأولى، وهي "الإرادة الاستعماليَّة"، وهي عبارة عن توصيف خاصّ لحالة المتكلِّم؛ لأنَّ المتكلِّم له حالات منه أنَّه أراد من المتلقِّي تصوُّر صور الجملة منه، وهي بدورها تكشف عن أشياء شعوريَّة ونفسيَّة لدى المتكلِّم.

ـ حالـة المـتكلِّم، إنَّ ملاحظة أحوال المتكلِّم هي المعيار التَّوصيفيّ لكل أنواع الدَّلالة، ولأنَّ الدَّلالة تبتغي ناهية ما ترجوه من الاستعمال، وهو القصد والإبلاغيَّة فالتَّواصليَّة، فهي .أعني حالة المتكلِّم .تكون على ملاكين: أحدهما: الهزل أو ما في معناه من المفاهيم، وهو الذي تقف الدَّلالة فيه عند حدود الاستعمال، وهي الإرادة الاستعماليَّة، أو الدَّلالة التَّصديقيَّة الأولى.

. الدّلالـة التَّصديقيَّة: الإرادة الجدِّيَّة، وهي الحالة أو الدَّلالة الثانية من توصيف حالات المتكلِّم التي يُستدلّ بها على مراده، لأنَّه .أعني المتكلِّم .قد يكون في حالة من الإرادة والجدِّيَّة ما يُعبِّر عنه خطاب الوعي الإدراك؛ للإفصاح عن أغراضه التي يريد التَّعبير عنها في الخطاب، يقول السَّيِّد الصَّدر: "الإرادة التي نكتشفها في نفس المتكلِّم هي المدلول التَّصديقيّ والنَّفسيّ الذي يدلّ عليه حال المتكلِّم"(٥٦).

. الغرض، وهو الثَّمرة النِّهائيَّة، بل هو الغرض الرّئيس من التَّوصيفات كلِّها.

ولقد فسَّر السَّيِّد الصَّدر "قدس سره" هذه المسلسلات وانتهى إلى قولٍ في توصيف الغرض، والإرادة من الاستعمال في مقولة الجدِّيَّة، قال: "يُطلق على الغرض الأساسي في نفس المتكلِّم اسم: "**الإرادة الجدِّيَّة**"، وتُسمَّى الدَّلالة على هذين الأمرين .**الإرادة الاستعماليَّة، والإرادة الجديَّة** ."**دلالة تصديقيَّة**"؛ لأنَّها دلالة تكشف عن إرادة المتكلِّم، وتدعو إلى تصديقنا بها، لا إلى مجرد التَّصوُّر السّاذج"(٥٧).

ثُمَّ قال في توصيف مصادر هذا ـ مراد المتكلِّم الجدِّيّ والاستدلال به من حالة المتكلِّم ـ: "إنَّ الجملة التامَّة لها إضافة إلى مدلولها التَّصوُّريّ اللُّغويّ مدلولان تصديقيّان: أحدهما: **الإرادة الاستعماليَّة**، إذ نعرف

عن طريق صدور الجملة من المتكلِّم أنَّه يريد منّا أن نتصوُّر معاني كلماتها. والآخر: **الإرادة الجدِّيَّة**، وهي الغرض الأساسيّ الذي من أجله أراد المتكلِّم أن نتصوُّر تلك المعاني"[٥٨].

هذا مع دفعهِ "ﺗﺸﻮﻣﺴﻜﻲ" احتمالاً في المدلول التَّصديقيّ وتشعبه، قال: "**الدَّلالة التَّصديقيَّة** ليست لغويَّة، أي: أنَّها لا تعبِّر عن علاقة ناشئة عن الوضع بين اللَّفظ والمدلول التَّصديقيّ، لأنَّ الوضع إنَّما يوجد علاقة بين تصوُّر اللَّفظ وتصوُّر المعنى، لا بين اللَّفظ والمدلول التَّصديقيّ، وإنَّما تنشأ الدَّلالة التَّصديقيَّة من حال المتكلِّم، فإنَّ الإنسان إذا كان في حالة وعي وانتباه وجدِّيَّة، وقال: "الحقّ منتصر"، يدلّ حاله على أنَّه لم يقل هذه الجملة ساهياً، ولا هازلاً، وإنَّما قالها بإرادة معيَّنة واعية"[٥٩].

. خامساً: القرائن الدّالة والسِّياق الكاشف، مفهوم كُلِّيّ هو الحاكميَّة على الدّلالة القصديَّة في التَّصديقيَّة الجدِّيَّة:

يظهر أنَّ معطيات المفاهيم المتقدِّمة إنّما تمتح من خصوصيّات تكوينها في النِّظام المعرفيّ الأصوليّ، وهذا النِّظام ـ من غير ريبٍ ـ هو القرينة الكبرى التي تتمظهر فيها كلّ الإجراءات والتَّطبيقات على مستويات أصالة الظُّهور وحجِّيّته، وأعني بذلك مقولة **السِّياق والقرائن** الموجهة المتصلة منها والمنفصلة، الحاليَّة منها والمقاليَّة، ولهذا رشَّح السَّيِّد الصَّدر جهازه المفاهيميّ المعتمد في "كلّ ما يكتنف اللَّفظ الذي نريد فهمه من دوالّ أُخرى، سواء أكانت لفظيَّة، كالكلمات التي تشكِّل مع اللَّفظ الذي نريد فهمه كلاماً واحداً مترابطاً، أو حاليَّة كالظُّروف والملابسات التي تحيط بالكلام وتكون ذات دلالةٍ في الموضوع"[٦٠].

ولقد عقد السَّيِّد "ﺗﺸﻮﻣﺴﻜﻲ" جملة من التَّطبيقات؛ لتوضيح المراد، مع الغرض من عقد هذه المستويات المفاهيميَّة في بيان المعنى اللُّغويّ وظهور حالة المتكلِّم وكيفية الإفادة من مدركات السِّياق والقرائن، قال: "في ضوء هذا نستطيع أن نعرف لماذا كنا نهتمّ... بتحديد المدلول اللُّغويّ الأقرب للكلمة والمعنى الظّاهر لها بموجب النِّظام اللُّغويّ العام، مع أنَّ المهمّ عند تفسير الدَّليل اللَّفظيّ هو اكتشاف ماذا أراد المتكلِّم باللفظ من معنى؟ لا ما هو المعنى الأقرب إلى اللُّغة، فإنّا ندرك في ضوء أصالة الظّهور أنَّ الصّلة وثيقة جداً بين اكتشاف مراد المتكلِّم وتحديد المدلول اللُّغويّ الأقرب للكلمة؛..."[٦١].

وأمَّا المثال التَّطبيقي الذي يعرضه السَّيِّد، فهو عبارة عن سياقين: الأوّل عام خال من القرائن، وهو: "اذهب إلى البحر في كلّ يوم"، وأمَّا المثال الثاني، ففي توجيه المفارقة بين المثالين مع القرائن المتصلة، وهو: "اذهب إلى البحر في كلِّ يوم واستمع إلى حديثه باهتمام"(٦٢).

وهنا يرتأي السَّيِّد "ﷺ" دراسة مقولة السِّياق؛ لتحديد دلالة كلّ من السِّياقين وبيان معنى كلّ منهما، قال: "نظلّ مترددّين بين كلمة "البحر" وظهورها اللُّغويّ من ناحية، وكلمة "الحديث" وظهورها اللُّغويّ من ناحية أخرى، ومعنى هذا أنَّا نتردّد بين صورتين: إحداهما صورة الذّهاب إلى بحرٍ من الماء المتموِّج والاستماع إلى صوت مَوجه، وهذه الصّورة هي التي توحي بها كلمة "البحر". والأخرى: صورة الذهاب إلى عالم غزير العلم والاستماع إلى كلامه، وهذه الصورة هي التي توحي بها كلمة "الحديث" "(٦٣). قال: "في هذا المجال يجب أن نلاحظ السِّياق جميعاً ككلّ ونرى أيَّ هاتين الصّورتين أقرب إليه في النِّظام اللُّغويّ العام؟..."(٦٤).

ولكي يصل السَّيّد "ﷺ" إلى المعنى المراد بحسب المتكلِّم، يعطي توصيفاً لما يحيط بالسِّياق، ولمن يكون؟، مع تحديد الوسائل، وذلك في ما يأتي(٦٥):

. الشّخص الذي يعيش اللُّغة، ويعرف نظامها بشكل صحيح.
. أيّ الصورتين أسبق إلى ذهنه، الأولى أم الثانية؟.
. ظهور السِّياق المكوَّن ككلّ في إحدى الصّورتين أساس في التَّفسير.

ثُمَّ يأتي على دور السِّياق؛ بوصفة قرينة، مع وظائف القرائن الأخرى، وهي القرينة اللَّفظيَّة المتصلة كـ"الحديث"، في المثال الثاني، المعطى، "لأنَّها هي التي دلّت على الصّورة الكاملة للسياق، وأبطلت مفعول كلمة "البحر" وظهورها. وعلى ذلك فهي قرينة لفظيَّة متصلة، بكلمة "البحر"، وهي التي أبطلت مفعولها، بدخولها معها في ساق واحد، أمَّا الكلمة التي يبطل مفعولها؛ بسبب القرينة فتُسمَّى: ذا القرينة(٦٦).

وقد أعطى "ﷺ" من بعد ذلك توصيفاً لماهية القرينة المتصلة منها بالإيجاب، والمنفصلة عن السِّياق بالمخالفة، يقول: "فالقرينة المتصلة هي: كلّ ما يتصل بكلمة أخرى فيبطل ظهورها ويوجّه المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه، وقد يتّفق أنَّ القرينة بهذا المعنى لا تجيء متّصلة بالكلام، بل منفصلة عنه فتُسمَّى "قرينة منفصلة" "(٦٧).

ثمَّـة إذن سـياق بقـرائن متّصـلة ومنفصـلة، ثُـمّ ظهـور حالـة مـن أحـوال المـتكلِّم، ثُـمَّ إدراك مـن المخاطب/المتلقّي، لموضوع معيّن، في التوجيه الدَّلاليّ للنّصّ على المراد.

يتّضـح لنـا مـن كلّ مـا تقدَّم تصـوُّراً وتصـديقاً أنَّ كشـف المـراد الجـدِّيّ أو الدَّلالـة الجدِّيَّـة عنـد السَّـيِّد الصَّدر، ليست دلالة لغويَّة، أو دلالة هيأة، أو نسبة علائقيَّة، وإنَّما هي خلاصة تحصيلٍ من جملة مراتب معرفيَّة، ابتداءً من الوضع، وصولاً إلى الغرض الأساسيّ من الخطاب، وهي حالة المتكلِّم الشُّعوريَّة والنَّفسيَّة التي تتضمَّن سحب المتلقِّي إلى عالم المعنى بالإخطار ومقتضاه؛ ولولاه لما كانت ثمَّة إعلاميَّة وقصديَّة في النَّصّ/الخطاب.

وهذا إنَّما يجري بحسب فاعليّة التَّكوين المعرفيّ التي تقود إلى إدراك المعاني بالوسائل والآليّات المعتمدة في التَّوصيف، وهي عبارة عن تراكم إفهاميّ ينسحب على توصيف المراد الجدِّيّ الدَّلاليّ للمتكلِّم، وذلك بجامعيَّة التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة نهايةً، ثُمَّ بشروط تعمل على تحقيقه . أعني: مراد المتكلِّم الجدِّيِّ، . بدايةً، وهذه الشُّروط، على معاقدها، أربعة أمور[٦٨]:

أوّلاً: إحراز كون المتكلِّم في مقام البيان والإفادة.
ثانياً: إحراز أنَّه جادّ غير هازل.
ثالثاً: إحراز أنَّه قاصد لمعنى كلامه شاعرٌ بهِ.

رابعاً: عدم نصب قرينة على إرادة خلاف الموضوع له، وإلاّ كانت الدَّلالة التَّصديقيَّة على طبق القرينة المنصوبة.

وعلى الرّغم من ذلك التَّراكم المعرفيّ في الكشف عن المراد الجدِّيّ للمتكلِّم يبقى في التَّصوُّر منطقة إشكالٍ، مبتناه أصول منظومة الخطاب نفسها في قراءة هذه الوسائل والآليّات التي تقضي بتعيين طرفيّ الدّائرة التَّخاطبيَّة: المتكلِّم والسّامع، ثُمّ محور السِّياق والمقام الذي يدوران فيه وما يكتنفه من القرائن والأحوال، في كيف يمكن أن يتعيَّن الدّليل الشَّرعيّ، سواء أكان القطعيّ منه، أم الظنِّيّ، وهو عبارة عن نصّ مكتوب، ليس ملفوظاً، ومن أين تتأتَّى الإرادة الجدِّيَّة التي تعبِّر عن حالة المتكلِّم فيهما، والبون واسع بينهما ـ أي: بين النَّصّ والخطاب[٦٩]؟.

وإذا كانت الإرادة الاستعماليَّة والجدِّيَّة منها، ليست جزءاً من اللُّغة؛ بوصفها عِلَّة خارجة عن الوضع ومدلولـه: التَّصـوُّر، تابعـةً لإرادة المـتكلِّم، فكيـف السَّـبيل إلـى الكشـف عـن حالـة الإخطـار مـن غيـر رمـوز وعلامات لغويَّة ما؟، هل يعني إعطاء مساحة للمتكلِّم في ذلك الكشف إغفالاً عن دور المتلقِّي وأثره الفاعل في توجيه أو توصيف اعتبارات المقام وأحواله الاقتضائيَّة؟.

إنَّ الإجابة عن هذه المعطيات ومفاهيمها التَّصوُّريَّة، يقودنا إلى الخروج عن مقاييس الأوضـاع العلميَّة نفسها، ولكن نكتفي بمبانٍ ممّا يتوافر من "العقل المكوَّن".باسم المفعول ـ بوصفه منظومة تؤدِّي إلى توصيف مسالك الاستنباط[٧٠]، بمعنى أنَّه سلَّميَّة قياسيَّة يستعين بها الأصوليّ للوصول إلى الحكم وبراءة الذِّمّة من الواقع المجهول، ولاسيَّما إذا كانت الرُّؤى عند السَّيِّد الصَّدر قائمة عن نحو من الانفتاح على جملة العناصر المشتركة والعناصر الخاصَّة التي تعتمد في الاستنباط[٧١]. هذا أولاً.

وأمَّا ثانياً: إذا كانت جوانب الدَّلالة التَّصوُّريَّة ـ وهو من المسلَّمات ـ تقف بمنزلة الماقبل من التَّكوين، فإنَّ الدَّلالة التَّصديقيَّة تمثِّل الروح الذي تنعقد عليها مكوِّنات الخطاب الإبلاغيَّة. وهي عبارة عن عناصر وعلاقات متشابكة في مستويات خطِّيَّة الخطاب سواء على مستوى إرادة المتكلِّم، أم على مستوى معرفة المخاطب. وهذا إنَّما يكون بوسيلة اللُّغة، لأنَّها الكاشف الحقيقيّ له بواسطة العقل ومناهج الاستدلال.

ـ أهمِّيَّة النَّظريَّة وتحصيل النَّاتج النِّهائيّ:

المراد الجدِّيّ إذن، هو محصول فاعليَّة القصد الدَّلاليّ الذي يتجلَّى في مجمل الأركان وعلاقاتها العضويَّة والمبنويَّة في السِّياق، بل هو الغاية النِّهائيَّة من الاستعمال بحكم التَّداول، وفعل الخطاب.

وهو توجيه ـ فيما يبدو لي ـ ليس مقتصراً على وظيفةٍ دون أُخرى، إنَّما هو راجع إلى عائدية القرائن، وعلاقاتها السِّياقيَّة، وأصولها في عمليَّة التَّخاطب، أو بما يُعرف بـ"الموقف الكلاميّ"، و"بساط الحال"، أو "المسرح اللُّغويّ"، و"الماجريات"، وهي رؤيّة ما، تقترب كثيراً من النَّظر اللِّسانيّ الحديث، ولاسيّما الاتّجاه الوظيفيّ والاجتماعيّ والبعد التَّداوليّ[٧٢].

ومن هنا تأتي أهمِّيَّة هذه الأطروحة. أطروحة السَّيِّد محمد باقر الصّدر في تفسير آليّات كشف المراد الجديّ، ليس فحسب على نحو شموليتها والمبادئ العامة التي تعتمد عليها ثمَّ توصيف نهاياتها في التَّحصيل، بل أيضاً في توثيق فاعليَّة النَّصّ نفسه؛ بوصفه حياةً تتمثَّل فيه أركان مقولاته الكُلِّيَّة حتّى كأنَّه سياق متحرِّك بتمثيل أسباب مقاماته وعناصر تكوينه التَّخاطبيَّة، ولاسيَّما في قراءة الروايات وحكايات أقوال المعصوم، بمعنى أنَّه يسحب منظومة التُّراث إلى حقول من المعرفة، بوصفها. هذه النَّظريَّة الأصوليَّة. المحرِّك الديناميكيّ الفاعل في البيان والاستدلال، وليست، فحسب، عبارة عن توصيف كتب مركونة على الرفوف، وهو أمر ما على نحو ما يبتغيه ممّا ينبغي أن يُصار إليه؛ من أجل توصيف آفاق نظريَّة الاجتهاد واتّساع أبوابها، في مشروع قراءةٍ في المنهج والتَّطبيق في فكر السَّيِّد محمَّد باقر الصدر "قدس سره".

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أسس لسانيّات النّصّ، مارغوت هاينمان، وفولفغنغ هاينمان، ترجمه عن الألمانية، أ.د. موفق جواد المصلح، ط١، وزارة الثقافة، دار المأمون للترجمة النشر، بغداد، ٢٠٠٦.
- إشكاليّات القراءة وآليّات التّأويل، نصر حامد أبو زيد، ط٧، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدار البيضاء، المغرب، بيروت . لبنان، ٢٠٠٥م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللُّغويّ عند العرب، د. تمّام حسّان، دار الشّؤون الثّقافيّة، بغداد، ١٩٨٨م.
- أصول تراثية في اللّسانيَّات الحديثة، د. كريم حسام الدّين، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الأصول العامة للفقه المقارن . المدخل لدراسة الفقه المقارن، الكتاب الأوّل، السيد محمد تقي الحكيم، ط٣، المجمع العلمي لأهل البيت، عليهم السلام، ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.
- أصول الفقه، الشيخ محمد رضا المظفر، ط٣، بغداد، ١٩٧١م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلّة في أصول النَّحو، الأنباري، (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ) قدّم لها، وعني بتحقيقها: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- انتفاح النص االروائي، النص والسياق، سعيد يقطين، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، بيروت . لبنان، ٢٠٠١م.
- أهمِّيَّة الرّبط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- بلاغة الخطاب وعلم النّصّ، د. صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.
- بنية العقل العربيّ، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربيَّة، د. محمد عابد الجابري، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٨٧م.
- التَّداوليَّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليَّة لظاهرة "الأفعال الكلاميَّة" في التّراث اللّسانيّ العربيّ، د. مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة، بيروت . لبنان، ٢٠٠٥م.

- التصوُّر اللُّغويّ عند الأصوليّين، د. السيد أحمد عبد الغفار، ط١، دار مصر الجامعة، الاسكندرية، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
- التَّعريفات (معجم في المصطلحات)، السيد الشريف الجرجانيّ، (علي بن محمد بن علي، ت٨١٦هـ)، ط١، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٥هـ.
- التَّفسير الكبير، الفخر الرازي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٩م.
- التَّفكير اللِّسانيّ في الحضارة العربيَّة، د. عبد السلام المسدي، ط٢، الدار العربيَّة للكتاب، ١٩٨٦م.
- التَّفكير اللُّغويّ بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، الصَّبّان (مُحمّد بن عليّ، ت١٢٠٥هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، القاهرة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.
- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ)، تح: مُحمّد عليّ النّجار، قدم له: د. عبد الحكيم راضي، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الخطاب وخصائص اللُّغة العربيَّة، أحمد المتوكل، ط١، الدار العربيّة للعلوم، ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- الخطاب والنَّصّ . المفهوم . العلاقة . السطلة، د. عبد الواسع الحميري، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
- دراسة المعنى عند الأصوليّين، د. طاهر سليمان حموده، الدار الجامعيّة، الإسكندرية . مصر، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- دروس في علم الأصول، الحلقة الأولى والثانية والثالثة، آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، ط١، مكبتة الصدر، قم . تقال، إيران، ٢٠٠٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ، ت ٧٦٩هـ)، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر، ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م.
- شرح التَّصريح على التَّوضيح، أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، الأزهريّ (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- شرح الشافية الكافية، ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد، ت٦٧٢هـ)، ط١، تح: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

- شروح التّلخيص (مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزوينيّ، ت٧٣٩هـ)، وهي: لسعد الدين التفتازاني، لأبي يعقوب المغربي، ولبهاء الدين السُبكي، مع حاشية الدسوقي على شرح السعد، دار الإرشاد الإسلاميّ، بيروت.
- طوق اللُّغة، مساءلات في البلاغة والدَّلالة، صابر الحباشة، ط١، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) دار الإرشاد الإسلاميّ، بيروت.
- العلامة في بعض المصطلحات والمفاهيم لدى بايرس وفتغنشتاين، مصطفى الكيلاني/تونس، مجلة الأقلام، دار الشؤون الثقافية . العراق، عدد: ٤، تموز/آب، السنة السادسة والثلاثون، ٢٠٠١م.
- علم اللُّغة، مقدِّمة للقارئ العربي، د. محمود السَّعران، دار النهضة العربية، بيروت.
- علم اللُّغة التَّوحيديّ، د. محمّد عليّ الحسينيّ، ط١، قم، إيران، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- علم اللُّغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي، د. مالك يوسف المطلبي، سلسلة كتب دار آفاق عربية، بغداد . العراق، ١٩٨٥م.
- القاموس الموسوي الجديد لعلوم اللِّسان، أوزوالد ديكرو، وجان ماري سشايفر، ترجمة: د. منذر عياشي، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، بيروت لبنان، ٢٠٠٧م.
- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التَّهانوي (محمّد بن علي بن علي بن محمد الحنفي، ت١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، تقديم: د. رفيق العجم، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- الكلّيّات، (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة)، الكفويّ (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، د. عبد الفتاح أحمد يوسف، ط١، الدار العربية للعلوم . ناشرون، بيروت . لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- اللِّسانيّات والدَّلالة، د. منذر عياشي، ط٢، مركز الإنماء الحضاري، سوريا، ٢٠٠٧م.
- اللُّغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخليّ، مُحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريَّة، مطبعة لجنة البيان العربيّ، (د. ت).
- مباحث الدَّليل اللَّفظيّ، تقريرات السّيّد الأستاذ آية الله العظمى السيّد محمّد باقر الصّدر، قدس سره، تأليف: السيّد محمود الهاشمي، ط٣، مؤسّسة دار معارف الفقه الإسلامي، إيران، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- المحصول في علم الأصول، الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- مدخل إلى علم النَّصّ ومجالات تطبيقه، د. محمد الأخضر الصبيحي، ط١، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت . لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- مدخل لفهم اللِّسانيّات، روبير مارتان، ترجمة: د. عبد القادر المهيري، مراجعة: د. الطّيّب البكّوش، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، ت٩١١هـ)، ضبطه وحصصه وضع حواشيه: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- المطوّل، شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر، ت٧٩٢هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- المعالم الجديدة للأصول . غاية الفكر، آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر "قدس"، إعداد وتحقيق: لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالميّ للإمام الشهيد الصدر، ط٢، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية اللشهيد الصدر. شريعت . قم، ١٤٢٥هـ.
- المعجم الأُصوليّ، محمَّد صنقور علي، ط٢، منشورات نقش، إيران، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- مفتاح العلوم، السّكاكيّ (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، ت ٦٢٦هـ)، تح: د. عبد الحسين هندواي ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- مقدِّمة في علمي الدَّلالة والتَّخاطب، د. محمد محمد يونس علي، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت . لبنان، طرابلس، الجماهيرية العظمى . ليبيا، ٢٠٠٤م.
- الموافقات في أصول الفقه، الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، ت٧٩٠هـ)، تح: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- نظريَّة البنائية في النَّقد الأدبيّ، د. صلاح فضل، ط٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧م.
- نظريَّة النَّحو العربيّ في ضوء مناهج النَّظر اللُّغويّ الحديث، د. نهاد الموسى، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- هَمْع الهَوَامِع في شرح جَمع الجَوَامِع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر.

الهوامش

(١) ينظر: التَّفكير اللِّساني: ٥٣، وإشكاليّات القراءة وآليّات التَّأويل: ١٩٠.

(٢) التَّفكير اللِّساني: ٤٧. وينظر: علم اللُّغة التَّوحيديّ: ١٠٩ وما بعدها.

(٣) سورة الرحمن، الآيات: ١- ٤.

(٤) سورة ص، الآية: ٢٠.

(٥) علم اللُّغة؛ محمود السَّعران: ٨١.

(٦) طوق اللُّغة؛ صابر الحباشة: ٧١- ٧٢.

(٧) العلامة في بعض المصطلحات والمفاهيم: ١٥. (بحث).

(٨) اللُّغة؛ فندريس: ١٢.

(٩) بنية العقل العربيّ: ٢٠.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠، والأصول؛ تمام حسان: ٦٠- ٧٢.

(١١) المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: ١/ ٤٨. وينظر: الخصائص: ٢/ ٤٢.

(١٢) المحصول في علم الأصول: ٢٧٦/١. وينظر: التَّفسير الكبير: ١/ ٤١، والمزهر في علوم اللغة: ١/ ٤٧.

(١٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٤٨- ٤٩.

(١٤) لمع الأدلّة في أصول النَّحو: ٩٨.

(١٥) ينظر: الأُصول؛ تمّام حسّان: ٦٢.

(١٦) ينظر: التَّفكير اللِّسانيّ: ١٥٣، وبنية العقل العربيّ: ٦٨.

(١٧) الخصائص: ١/ ٣٣.

(١٨) ينظر: أهمِّيَّة الرَّبط؛ حسام البهنساوي: ١٨ -١٩، وأصول تراثية في اللِّسانيَّات الحديثة: ٨٠.

(١٩) أوضح المسالك: ١/ ١٢. وينظر: شرح الشافية الكافية؛ ابن مالك: ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل: ١٤/١، وشرح التصريح: ١/ ١٥- ١٦، وهمع الهوامع: ١/ ٤٨- ٥١، وحاشية الصّبّان: ١/ ٥٦.

(٢٠) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٤٧، والمطوّل: ١٥٣- ١٦٥، وشروح التلخيص: ١/ ١٢٢- ١٤١.

قال بهاء الدين السُبكي (ت٧٧٣هـ) في عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص): ١/ ٥٣: "اعلم أنَّ علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل، فإنَّ الخبر والإنشاء اللذين يتكلَّم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وأنَّ كلّ ما يتكلَّم عليه الأصوليّ من كون الأمر للوجوب والنَّهي للتحريم ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتَّقييد والإجمال والتَّفصيل والتَّراجيح كلّها ترجع إلى موضوع علم المعاني،..."، وينظر: الموافقات؛ الشاطبي: ٣/ ٣٤٧.

(٢١) المعجم الأُصوليّ: ٢/ ٣٨.

(٢٢) مدخل لفهم اللّسانيّات؛ روبير مارتان: ٦٨.

(٢٣) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: ٥.

(٢٤) المصدر نفسه: ٥.

(٢٥) في منهجيَّة موضوعيّة للسّيِّد محمَّد باقر الصّدر، يعقد فيها مقاربة بين علم الأصول والمنطق، ثُمّ توصيفه بـ "منطق علم الفقه"، يصل السَّيِّد إلى أهمّيّته، يقول: "إنَّ علم الفقه هو العلم بعمليَّة الاستنباط، وعلم الأصول هو منطق تلك العمليَّة الذي يبرز عناصرها المشتركة نظامها العام الذي يجب على علم الفقه الاعتماد عليه". ثُمَّ يقول: "ما دام يقدّم [يعني: علم الأصول] لعملية الاستنباط عناصرها المشتركة يضع لها نظامها العام، فهو عصب الحياة في عملية الاستنباط والقوة الموجّهة، وبدون علم الأصول يواجه الشخص في الفقه ركاماً متناثراً من النّصوص والأدلّة دون أن يستطيع استخدامها والاستفادة منها في الاستنباط،...". المعالم الجديدة للأصول . غاية الفكر: ٢٩، وينظر: المصدر نفسه: ٣٠- ٣٦.

(٢٦) لخصّ السَّيِّد محمد تقي الحكيم، مراحل البحث الاجتهادي، بخمس مراحل، ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن: ٨٠.

(٢٧) ينظر: المعجم الأصوليّ: ١٢٩- ١٣١.

(٢٨) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن: ٨٠.

(٢٩) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٧٨، وما بعدها. و ٢٢١، وما بعدها، و٢/ ٧٣، وما بعدها.

يقول السّيِّد محمّد باقر الصّدر، بعد أن يوجّه جملة من الأسئلة التي يجب على الأصول أن يستعملها في إثبات العناصر المشتركة، وتحديدها، يقول: "إنَّ الوسائل التي ينبغي لعلم الأصول أن يستخدمها مردّها إلى

وسيلتين رئيسيتين، وهما: ١. البيان الشّرعي (الكتاب والسنة). ٢. الإدراك العقليّ". المعالم الجديدة للأصول. غاية الفكر: ٤٦، وينظر: المصدر نفسه: ٤٨– ٥٠، و١٣٥.

ويقول في مكان آخر: "الدّليل في المسالة الفقهية. سواء كان قطعياً أو لم يكن. ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ١. الدّليل اللّفظيّ: وهو الدّليل المستمد من كلام المولى، كما إذا سمعت مولاك يقول: "أقيموا الصلاة"، فتستدّل بذلك على وجوب الصلاة. ٢. الدليل البرهاني: وهو الدّليل المستمد من قانون عقليّ عامّ، كما إذا ثبت لديك وجوب الوضوء بوصفه مقدِّمة للصلاة استناداً إلى القانون العقليّ العام الذي يقول: "كلّما وجب الشّيء وجبت مقدِّمته". ٣. الدّليل الاستقرائيّ: وهو الدّليل المستمد من تتبع حالات كثيرة، كما إذا استطعت أن تعرف أنَّ أباك يأمرُك بالإحسان إلى جارك الفقير عن طريق تتبعك لذوقه وأمره بالإحسان إلى فقراء كثيرين في حالات مماثلة". المعالم الجديد للأصول: ١٣٦– ١٣٧.

(٣٠) ينظر: اللسانيات والدّلالة؛ منذر عياشي: ١٢، والتصوّر اللغوي عند الأصوليين: ٩، و٣٩، وما بعدها.

(٣١) مصطلح (المضايفة Correlation) من المصطلحات الحديثة في البحث العلميّ واللّسانيّ في الوقت نفسه. وهو يعني أنّه عند وجود قضية يحتاج حلّها إلى علمين؛ لأنّها تشير إلى أمرين، بينهما تماثل وتقارب، فإنَّ أحدهما يصبح شرطاً لوجود الآخر. وقد كان من إدراك علماء العربيَّة لهذا الأمر أن أدّى بهم إلى ما سوّغ منهجيَّة المضايفة في أسلوب البحث وتعميماته المجرّدة، فتضايفت العلوم عندهم وتداخلت؛ لتكوّن رؤيّة شموليَّة صار البحث الدّلاليّ نتاجاً لها. ينظر: اللّسانيات والدّلالة؛ منذر عياشي: ١٣، وإشكاليات القراءة وآليّات التأويل: ٥.

(٣٢) ينظر: التعريفات؛ الشريف الجرجاني: ١٣٩، والكليات؛ الكفوي: ٤٣٩، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٧٨٧.

(٣٣) ينظر: اللسانيات والدلالة: ١٢.

(٣٤) إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ٥٧.

(٣٥) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٩١– ٩٢.

(٣٦) المصدر نفسه: ١/ ٩١– ٩٢.

(٣٧) ينظر: علم اللغة العام؛ دي سوسور: ٢٩– ٣١، ونظريَّة البنائية؛ صلاح فضل: ٣٨٣– ٣٨٧.

(٣٨) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٧٨، والمعالم الجديدة للأصول: ١٤١– ١٤٦.

(٣٩) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٠.

(٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٧.

(٤١) المصدر نفسه: ١/ ٨١. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٢- ٢٢٥، والمعالم الجديدة للأصول: ١٤٦.

(٤٢) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٢.

(٤٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٣٠.

(٤٤) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٨٢- ٨٣، والمعالم الجديدة للأصول: ١٤٦.

(٤٥) دروس في علم الأصول : ١/ ٨٣.

(٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٨٤- ٨٥. والمعالم الجديد للأصول: ١٤٧- ١٤٨.

(٤٧) دروس في علم الأصول: ١/ ٢٢٥.

(٤٨) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٤- ٨٥.

(٤٩) المصدر نفسه: ١/ ٨٧، والمعالم الجديدة للأصول: ١٥١.

(٥٠) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٧- ٨٨. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٣- ٢٣٥، والمعالم الجديدة للأصول: ١٤٨- ١٥٠.

(٥١) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٨.

(٥٢) المصدر نفسه: ١/ ٨٨.

(٥٣) المصدر نفسه: ١/ ٨٨. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٦- ٢٣٧.

(٥٤) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٨٩- ٩٢، و١/ ٢٣٦- ٢٣٧، والمعالم الجديدة للأصول: ١٥٣- ١٥٦.

(٥٥) دروس في علم الأصول: ١/ ٨٩.

(٥٦) المعالم الجديدة للأصول: ١٥٥. وينظر: المصدر نفسه: ١٧٢- ١٧٣.

(٥٧) دروس في علم الأصول: ١/ ٩٠.

(٥٨) دروس في علم الأصول: ١/ ٩٠.

(٥٩) دروس في علم الأصول: ١/ ٩١. وينظر: المعالم الجديدة للأصول: ١٥٥.

(٦٠) المعالم الجديدة للأصول: ١٧٥. وينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٤٧.

(٦١) المعالم الجديدة للأصول: ١٧٤.

(٦٢) تعليم الكلمات بوضع خطّ تحتها من عندي، وليس في الأصل.

(٦٣) المصدر نفسه: ١٧٦. وينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ١٠٦.

(٦٤) دروس في علم الأصول: ١/ ١٠٦.

(٦٥) ينظر: المعالم الجديدة للأصول: ١٧٦.

(٦٦) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ١٠٧.

(٦٧) المعالم الجديدة للأصول: ١٧٧.

(٦٨) ينظر: أصول الفقه؛ محمد رضا المظفر: ١/ ١٩- ٢٠، ومباحث الدّليل اللّفظيّ؛ محمود الهاشمي: ١/ ١٣١.

(٦٩) ثمَّة مقولات في دراسات المحدثين تفرق بين مفهومي النّصّ والخطاب. ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النّصّ: ٢٢٩، وما بعدها، والخطاب النَّصّ؛ عبد الواسع الحميري: ١٣٧، وما بعدها. والخطاب وخصائص اللغة العربية؛ أحمد المتوكل: ٢١- ٤٤، وانتفاح النّصّ الروائي، النَّصّ والسِّياق: ١٠، وما بعدها. ومدخل إلى علم النّصّ؛ محمد الأخضر الصبيحي: ٧٠- ٧٩، وأسس لسانيات النص: ٩٩، وما بعدها. والقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: ٥٣٣، وما بعدها.

(٧٠) يقودنا تقسيم الأدلّة في الدرس الأصوليّ، إلى تقدير قيمة الدَّليل الشَّرعي غير اللّفظيّ وأصوله المقاميَّة، وما الإفادة منه وأهمِّيّته في تعيين كثير من الأحوال الخطابيَّة والدَّلاليَّة والتَّداوليَّة، في السُّنة الفعلية والتَّقريريَّة، وهو عبارة عن: "كلّ ما يصدر عن المعصوم ممّا له دلالة على الحكم الشَّرعيّ، وليس من نوع الكلام. ويدخل ضمن ذلك فعل المعصوم،... [و] تقرير المعصوم ـ وهو السكوت منه عن تصرّف يواجهه ـ فإنَّه يدلّ على الإمضاء، وإلا لكان على المعصوم أن يردع عنه، فيستكشف من عدم الردع الإمضاء والارتضاء،...". دروس في علم الأصول: ١/ ١١٣. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٥، والمعالم الجديدة للأصول: ٤٧.

ولا شكَّ في أنَّ هذه الأنحاء من التّصرّفات على أنواعها الشّخصيَّة والنَّوعيَّة، إنَّما تكشف عنها، في كونها حجّة في الظُّهور، جملةٌ من أمور، منها سيرة المتشرِّعة، وسيرة العقلاء، فالأخيرة هي "عبارة عن ميل عام عند العقلاء نحو سلوك معيّن دون أن يكون للشرع دور إيجابي في تكوين هذا الميل،...". دروس في علم الأصول: ١/ ١١٣.

يقول السَّيِّد الصَّدر: إنَّ هذا "الميل الموجود عند العقلاء نحو سلوك معيَّن يعتبر قوة دافعة لهم نحو ممارسة ذلك السلوك، فإذا سكتت الشريعة عن ذلك الميل، ولم يردع المعصوم عن السّيرة مع معاصرته لها كشف ذلك عن الرضا بذلك السلوك وإمضائه شرعاً". المصدر نفسه: ١/ ١١٤.

أمَّا عن خصائص سيرة المتشرِّعة، فهو ممّا يترشَّح من دليلها، وهو أمران عند السَّيِّد الصَّدر. الأمر الأوّل: أنَّ الصحابة وأصحاب الأئمة كانت سيرتهم قائمة على العمل بظواهر الكتاب والسنة واتخاذ الظهور أساسا لفهمها، كما هو واضح تأريخياً من عملهم وديدنهم. والأمر الثاني: أنَّ هذه السيرة على مرأى ومسمع من المعصومين ولم يعترضوا عليها، وهذا يدلّ على صحتها شرعاً، وإلا لردعوا عنها، وبذلك يثبت إمضاء الشارع للسيرة القائمة على العمل بالظُّهور، وهو معنى حجّيَّة الظُّهور شرعاً". المصدر نفسه: ١/ ١٠٤. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٥- ٢٨٠، والمعالم الجديدة للأصول: ٢٠٧- ٢١٢.

أقول: إنَّ مشروعيَّة التَّوصيف لكلٍّ من السيرتين، إنَّما يصدر ممّا في المنطلقات الاجتماعيَّة والفكريَّة التي تلتزمها الثقافة وأنساقها في فهم النّصّ، وهو بُعدٌ توصيفيّ لم يكن بأجدر منه الدَّرس الدّلاليّ والتّداوليّ فحسب، بل للأصوليين مناح متعددة فيه؛ تفسيرَ خطاب الدّليل الشرعيّ وبيانه السِّياقيّ. ومن هنا يمكن حلّ كثير من الإشكاليات التي تتعيَّن مطالبها العلميَّة في توصيف خطاب النَّصّ، أو لسانيَّات النَّصّ الناطق أو محاور الخطاب.

(٧١) ينظر: دروس في علم الأصول: ١/ ٩٣- ٩٤.

(٧٢) ينظر، في ذلك مثلاً: علم اللُّغة؛ محمود السَّعران: ٣٠٩، ونظريَّة النَّحو العربيّ: ٨١، ودراسة المعنى عند الأصوليّين: ٢١٤، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب: ٥٣، والتّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد: ١٤٥، ومقدّمة في علمي الدَّلالة والتَّخاطب: ٢٨، والقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: ٦٧٧- ٦٨٦، ولسانيات الخطاب، وأنساق الثقافة: ٣١، وما بعدها.